

Distr.: General  
22 February 2021  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

### موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن بالاو\*

#### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

#### أولاً- معلومات أساسية

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. ويلخص التقرير ورقات المعلومات التي قدمتها 3 جهات صاحبة المصلحة<sup>(1)</sup> إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

#### ثانياً- المعلومات المقدمة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

#### ألف- نطاق الالتزامات الدولية<sup>(2)</sup> والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>

2- لاحظت منظمة أوقيانوسيا لحقوق الإنسان أن حكومة بالاو/بيللو أظهرت التزامها بحقوق الإنسان بتبديدها على العديد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ولاحظت أيضاً أنه على الرغم من هذا السجل الرائع، لم يُنجز غير القليل فيما يخص الخطوة الهامة المتمثلة في تنفيذ هذه المعاهدات، بدءاً بتقديم التقارير ثم الشروع في تنفيذ التوصيات في الواقع اليومي لسكان البلد. وأوصت منظمة أوقيانوسيا بالاو بالتصديق على الصكوك الدولية المتبقية<sup>(4)</sup>.

3- وأوصى مركز مناهضة القتل في العالم بالاو بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام<sup>(5)</sup>.

4- وأوصى المركز بالاو أيضاً بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(6)</sup>.

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



5- ولاحظت شبكة برلمانين من أجل التحرك العالمي أن بالاو لم توقع أو تصدق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وأن بالاو لم تنفذ أي حكم بشأن الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وأوصت الشبكة بالاو بالتصديق على هذه الاتفاقية لإثبات التزامها بأبسط مبادئ الأمم المتحدة وتوفير أساس لعمل الدولة من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية<sup>(7)</sup>. وحث مركز مناهضة القتل في العالم سلطات بالاو بشدة على التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها<sup>(8)</sup>.

6- ولاحظت شبكة برلمانين من أجل التحرك العالمي أن بالاو لم توقع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولم تتضمن إليه، ولم تصدق على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وأضافت الشبكة أن بالاو وقعت على اتفاق بشأن عدم التسليم الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في 3 أيلول/سبتمبر 2002، مشيرة إلى أن بالاو حليف عسكري قوي للولايات المتحدة، وهو ما من شأنه أن يشكل عائقاً أمام إحراز مزيد من التقدم في الانضمام إلى نظام روما الأساسي وتنفيذه، لأن هذه الخطوة لن تزود التشريعات المحلية بأدوات التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ستساعد أيضاً على التعبير عن التضامن مع ضحايا الجرائم الجماعية الفظيعة. وسيكون ذلك بمثابة بيان قوي في مجال السياسة الخارجية يؤكد من جديد التزام بالاو باحترام حقوق الإنسان والعدالة الدولية. وإضافة إلى ذلك، أوصت الشبكة بالاو بالتصديق على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها<sup>(9)</sup>.

7- وأوصت الشبكة بالاو بالتصديق على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية<sup>(10)</sup>.

8- وأوصت منظمة أوقيانوسيا لحقوق الإنسان بالاو بتوجيه دعوة مفتوحة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

9- وأوصت منظمة أوقيانوسيا بالاو بتوجيه الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية والجامعات في المنطقة والتنسيق معها على الفور لعقد اجتماع وطني يتيح المهارات والاستراتيجيات اللازمة لمساعدة الحكومة على الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وحثت المنظمة بالاو على الاستعانة بالخبراء في المنطقة لمساعدتها على الاعتراف بمسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها في المستقبل عند تصديقها على الصكوك الدولية المتبقية<sup>(11)</sup>.

## باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان<sup>(12)</sup>

10- لاحظت منظمة أوقيانوسيا لحقوق الإنسان أن بالاو لم تتخذ الخطوات التمهيدية لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأن هذا المشروع لم يُستكمل بعد. ولاحظت أن التعاون والدعم الدوليين في هذا الصدد أمران حاسمان لمعالجة وكفالة حقوق الإنسان الأساسية للسكان. وعلى سبيل المثال، يتطلب اعترام الحكومة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان موارد متخصصة، وستلتمس بالاو مساعدة شركائها لتحقيق ذلك. ونظراً لمحدودية الموارد البشرية والخبرات، يمكن تفهم استمرار بالاو في التماس المساعدة التقنية والتمويلية الخارجية. وبما أن بالاو تتعهد بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فإنها تلتزم أيضاً بمساعدة أعضاء مجلس حقوق الإنسان، الذي ينبغي له مراعاة ظروفها الخاصة عند اقتراح المزيد من التوصيات. وشجعت منظمة أوقيانوسيا بالاو على استكمال هذا المشروع، وأوصت حكومتها بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، وبالمشاركة الكاملة للمجتمع المدني<sup>(13)</sup>.

11- ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن التتقيف في مجال حقوق الإنسان وسيلة هامة لضمان مواصلة الاحترام الثقافي. ولاحظت أيضاً أن من المهم أن تضع بالاو وتتسق مناهج دراسية إبداعية قادرة على تجاوز الكتب المدرسية إلى تعليم شعبي قائم على الثقافة. ودعت المنظمة بالاو إلى استخدام الألعاب والتقنيات الأخرى التي تتجاوز التعليم التقليدي. وسألت منظمة أوقيانوسيا عما إذا كانت بالاو ستضع خطة عمل وطنية للتتقيف في مجال حقوق الإنسان. وأوصت المنظمة بالاو بالعمل مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية من أجل تنظيم دورات تدريبية في مجال التتقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك من أجل ترجمة مختلف الصكوك الدولية التي صدقت عليها إلى لغات مواطنيها الأصليين<sup>(14)</sup>.

12- وأوصى مركز مناهضة القتل في العالم جميع دول منطقة المحيط الهادئ بإنشاء آلية قانونية إقليمية لحقوق الإنسان في أقرب الآجال<sup>(15)</sup>.

## جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

### 1- المسائل الشاملة

#### التممية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(16)</sup>

13- لاحظت منظمة أوقيانوسيا لحقوق الإنسان أن أحد أبرز التحديات التي تواجه بالاو هو تغير المناخ الذي يؤثر في معيشة سكانها وفي حصولهم على الغذاء والمياه والممتلكات. وشجعت منظمة أوقيانوسيا بالاو على مواصلة بناء علاقاتها مع الجهات صاحبة المصلحة والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية وشركائها في التتمية من أجل التصدي لتغير المناخ<sup>(17)</sup>.

14- ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن من المتوقع أن تشمل الآثار المباشرة لتغير المناخ في بالاو ارتفاع مستوى سطح البحر، وظواهر جوية قصوى أشد، وتغيرات في تهطل الأمطار الموسمية، وتغيرات في نظم الحرارة، وزيادة في ت حمض المحيطات. وستكون لهذه الآثار المباشرة آثار غير مباشرة وتراكمية على النظم الطبيعية والبشرية (بما في ذلك صحة الإنسان)، وعلى اقتصاد بالاو. وفي هذا الصدد، من شأن ارتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي، وغمر المياه المالحة نتيجة لتغير المناخ أن تترتب عليهما عواقب سلبية هامة بالنسبة لسكان بالاو، في حال هدد ذلك إمدادات المياه العذبة فيها. ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن بالاو وضعت سياسة لتغير المناخ، وخطة عمل لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات والتصدي لتغير المناخ والكوارث. وتسعى السياسة المذكورة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ، والتأهب للكوارث والتصدي لها، والمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ورؤية هذه السياسة هي: "مجتمعات محلية بالاوية سعيدة وصحية ومستدامة ومرنة في عالم متغير"، أو "A Belau a kldmokl, mesisiich, moduades, e klekar". وفي عام 2015، خطت بالاو خطوة كبيرة نحو تحسين الترتيبات المؤسسية لإدارة قطاع الطاقة. ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن بالاو، بتنفيذها التوصية المقدمة إليها في الجولتين السابقتين، وقعت على قانون الطاقة لإنشاء إطار مؤسسي ملائم يحدد الوظائف والسلطة اللازمة للإدارة الفعالة للطاقة على النحو المبين في السياسة الوطنية للطاقة لعام 2010. وأعربت منظمة أوقيانوسيا عن سرورها وهي ترى أن بالاو قد قدّمت في عام 2015 المساهمة المعترمة المحددة وطنياً، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2020 من أجل تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإضافة إلى الجهود التي بُذلت بالفعل، أوصت منظمة أوقيانوسيا بالاو باتخاذ تدابير إضافية للتصدي لتغير المناخ<sup>(18)</sup>.

15- ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن بالاو أحد البلدان التي فيها أعلى معدل لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في العالم. وأعربت عن قلقها لأن اقتصاد الطاقة في بالاو يعتمد بشكل شبه كامل

على الوقود الأحفوري، ويتألف من إمدادات سنوية تبلغ نحو 14,5 مليون غالون من زيت الديزل، و15,8 مليون غالون من البنزين. ويكاد يُستهلك كل الديزل في بالاو لتوليد الطاقة، ويُستخدم ما تبقى في النقل. ومعظم الديزل المستهلك في النقل تستخدمه سفن الصيد والعبارات المملوكة للدولة، ويُستخدم القليل منه في النقل البري. وأوصت منظمة أوقيانوسيا حكومة بالاو بتوسيع نطاق إنتاجها من الطاقة المتجددة واستخدامها وتوزيعها لخفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، وخفض مستويات اعتمادها على الوقود المستورد من أجل تحسين أمن إمدادات الكهرباء الموجودة، والمعرضة هي أيضاً لتقلبات الأسعار<sup>(19)</sup>. وأوصت منظمة أوقيانوسيا حكومة بالاو بأن تراجع نظام الضرائب فيها وسياساتها لتشجيع استيراد وبيع الأجهزة والمركبات والقوارب التي تتيح أفضل كفاءة في استخدام الطاقة؛ وتطوير معايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني الجديدة وعمليات الترميم بما يشمل المنازل والشركات والمباني الحكومية<sup>(20)</sup>.

16- ولاحظت منظمة أوقيانوسيا أن البيئة أمرٌ حاسم بالنسبة لمستقبل بالاو. ويجب أن تؤكد الدولة من جديد العلاقة الروحية بالأرض من خلال قوانين وبرامج تضمن حق كل طائفة من سكانها في الأراضي. وحثت المنظمة بالاو على التركيز على الصكوك الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتركيز تحديداً على المساهمة المحددة وطنياً الواردة في اتفاق باريس. وسألت عما إذا كان بوسع بالاو توضيح إجراءاتها الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية العلاقة الفريدة القائمة مع الأرض والمحيط. وسألت أيضاً عما إذا كانت بالاو ستركز على الأفكار والصكوك الجديدة المقترحة لمحاسبة الشركات على التلوث وتدمير البيئة. وأوصت منظمة أوقيانوسيا بالاو بأن تعمل عن كثب مع مواطنيها لإعادة تكريس نفسها لحماية البيئة. ودعت المنظمة بالاو أيضاً إلى الريادة في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وسألت، إضافة إلى ذلك، عما إذا كانت بالاو ستقدم المساهمة المحددة وطنياً الواردة في اتفاق باريس، وعما إذا كانت ستشارك في الاستعراض الوطني الطوعي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وفقاً لإطار حقوق الإنسان القائم على المشاركة والشمولية لجميع المواطنين<sup>(21)</sup>.

## Notes

<sup>1</sup> The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: [www.ohchr.org](http://www.ohchr.org). (One asterisk denotes a national human rights institution with "A" status).

### Civil society

#### Individual submissions:

CGNK	Center for Global Nonkilling, Geneva (Switzerland);
OHR	Oceania Human Rights, An Island Initiative for the Promotion and Protection of International Human Rights in the Pacific, Kailua, Hawaii (United States of America);
PGA	Parliamentarians for Global Action, New York (United States of America).

<sup>2</sup> The following abbreviations are used in UPR documents:

ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights;
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty;
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

<sup>3</sup> For relevant recommendations see A/HRC/32/11, paras. 104.1–104.28, 104.34, 104.38–104.43, 104.46–104.56, 104.74 and 104.86.

<sup>4</sup> Oceania Human Rights, page 3.

<sup>5</sup> The Center for Global Nonkilling, page 7.

<sup>6</sup> The Center for Global Nonkilling, page 7.

<sup>7</sup> Parliamentarians for Global Action, page 2.

<sup>8</sup> The Center for Global Nonkilling, page 7.

<sup>9</sup> Parliamentarians for Global Action, page 1.

<sup>10</sup> Parliamentarians for Global Action, pages 2–3.

<sup>11</sup> Oceania Human Rights, page 3.

<sup>12</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/32/11, paras. 104.57–104.59, 104.60–104.72 and 104.115.

- <sup>13</sup> Oceania Human Rights, pages 2-3.
  - <sup>14</sup> Oceania Human Rights, page 4.
  - <sup>15</sup> The Center for Global Nonkilling, page 8.
  - <sup>16</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/32/11, paras. 104.123–104.125.
  - <sup>17</sup> Oceania Human Rights, page 3.
  - <sup>18</sup> Oceania Human Rights, pages 1–2.
  - <sup>19</sup> Oceania Human Rights, pages 1–2.
  - <sup>20</sup> Oceania Human Rights, page 2.
  - <sup>21</sup> Oceania Human Rights, page 4.
-